

الأستاذ : أوسعيدان ياسين

أعمال موجهة الأفواج : 3،5،6

مقياس : علم اجتماع المؤسسات

درس خاص بالأعمال الموجهة

المستوى: السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع

تاريخ تسليم الوثيقة: 05.04.2020

الدرس 1: الاتجاهات النظرية للمؤسسة

الاتجاهات النظرية للمؤسسة

بالنسبة ل تالكوت بارسونز فانه يستلزم وجود مؤسسة ، وجود تفاعل بين الأفراد أين يصبح لدى كل فرد دور لضمان استمرارية وثبات العلاقات المتبادلة بينهم .

يركز بارسونز على مفهوم الدور حيث يعتبر أن المؤسسة مجموعة ادوار الفاعلين الاجتماعيين داخلها للحفاظ على ثباتها واستمراريتها حتى تؤدي مهمتها – أي المؤسسة- في إشباع حاجات المجتمع، و النزعة الوظيفية ، فإن بارسونز يرى أن كل المؤسسات الاجتماعية يجب أن تتكامل وظيفيا لضمان استقرار المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للأفراد داخل المؤسسة الواحدة،

من جهة أخرى تعرف ماري دوغلاس المؤسسة على أنها : " شكل أو بنية واضحة ومعروفة على أرض الواقع، كما يمكن أن تكون مجموعة اجتماعية تتمتع بمشروعية و عليه تصبح لها قدرة على ضبط و تنظيم الأعمال الفردية والجماعية ، كما أنها (المؤسسة) لديها سلطة على الأعمال المشتركة للتنظيم.

فالمؤسسة هي عبارة عن نظام من العلاقات و أنماط السلوك المتشابهة و المتداخلة و الدائمة داخل المجتمع الواحد، حيث تقوم ببناء و ترتيب و تنظيم سلوك الأفراد و علاقاتهم انطلاقا من المعايير السائدة داخل مجتمعاتهم، و تقوم المؤسسات بهذا الدور وفقا للمجالات الأساسية في الحياة الاجتماعية:

- على مستوى الزواج و العلاقات الأسرية و التنشئة الاجتماعية
- على مستوى التعليم و التدريب و ضمان نقل المعرفة و القدرات و المهارات المتخصصة
- على مستوى سوق العمل و الاقتصاد و إنتاج و توزيع السلع و الخدمات
- على مستوى السلطة و القانون و الحكم و السياسة لحماية و صيانة المجتمع

تعد المؤسسات مكونات هيكليّة مهمّة في المجتمعات الحديثة و التي تعالج نشاط أو وظيفة أساسية محددة، حيث أن وجود المجتمع الحديث مرتبط بوجود المؤسسات و التي تلعب دوراً حاسماً و بارزاً في تنظيم و تسهيل الحياة الاجتماعية، إضافة إلى أنها تعتمد على بعضها البعض في أداء وظائفها ، و تختلف المؤسسة عن المنظمة في كون هذه الأخيرة تتميز بهيكل تنظيمي هرمي و تعتمد على العمل و التسيير العقلاني لتحقيق مصالح معينة.

نجد في علم الاجتماع بروز ثلاثة اتجاهات نظرية في بروز الظاهرة المؤسساتية :

1. الاتجاه الوظيفي : و من ابرز الباحثين الذين تعرضوا إلى تحديد المفهوم الخاص بالمؤسسة من خلال

الاتجاه الوظيفي نجد "ايميل دوركهايم" و "تالكوت بارسونز"، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات لها دور كبير في الصيانة و الحفاظ على النظام الاجتماعي، ولا يكون هناك اندماج و تكامل اجتماعي إلا إذا قامت المؤسسات بثلاث وظائف أساسية في المجتمع وهي :

- أن تقوم المؤسسات ببناء و تكوين العلاقات الاجتماعية و تكون بمثابة عامل محفز لتوقعات الدور الذي يواجهه الأفراد في تصرفاتهم اليومية.
- تقوم المؤسسات بتعديل توزيع الإشباع الاجتماعي و اختيار الأشخاص المناسبين و المؤهلين لمناصب السلطة.
- عن طريق الرموز و السياسات و الإيديولوجيات، فإن المؤسسات تمثل و تثبت قيم الشرائع و القواعد و النظم الاجتماعية.

2. اتجاه الصراع : و على النقيض من المقاربات الوظيفية فإن نظرية الصراع - لدى (كوزر) - لها نظرة مغايرة

بالنظر إلى أن الصراع و عدم المساواة متأصلان في المجتمعات الحديثة، فإن المؤسسات تحقق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد داخل المجتمع، و عليه فإن المؤسسات هي عبارة عن أدوات لتحقيق السلطة و الهيمنة و تساعد على تكريس اللادالة و اللامساواة، و بالنسبة للباحثين من السهل عليهم إثبات أن الأقليات العرقية و أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا يستفيدون بدرجة أقل من الطبقات العليا من عمل المؤسسات، وهذا يؤدي إلى تشكل الطبقة بطريقتين تلقائية، و يؤكد العديد من علماء مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (أدورنو، هوركهايمر، ماركوز) أن المؤسسات يمكن أن تعمل بطريقة استغلالية و إقصاء لأنها تخدم أولاً و قبل كل شيء علاقات القوة السائدة و إعطائها الشرعية اللازمة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى شذوذ سلوكي و اختلال وظيفي داخل المجتمع كما هو الحال في بعض الأحيان في المؤسسات الكلية (غوفمان، فوكو) مثل مؤسسات الطب النفسي أو السجن أو الثكنات العسكرية.

3. الاتجاه المؤسساتي الحديث: يؤكد هذا الاتجاه من خلال منظره (بووال ، دي ماجيو، و بليامسون)

على أن المؤسسات مهمة جدا في سن قوانين وإجراءات تضبط سلوك الأفراد وأعمالهم اليومية إضافة إلى تنظيم العلاقات والأفعال والممارسات مما يجعل البيئة الاجتماعية أكثر قابلية للاستشراف والتنبؤ خاصة في البيئات الأكثر تعقيداً، والملاحظ أن هذه القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات والسلوك لا تناقش و لا ترفض من طرف المجتمع، بل يحاول الأفراد دائما التكيف معها، و بالمقابل تقوم المؤسسات بتوفير التكاليف و الموارد التي يحتاجها الأفراد، بالإضافة إلى مساعدتهم على حل مشكلاتهم اليومية، وفي هذا الصدد من عمل المؤسسات يجب توفر عنصرين أساسيين و المتمثلان في الثقة و الشفافية.

بالرغم التباين الواضح في وجهات النظر، إلا أن هذه الاتجاهات تتفق على أهمية المؤسسات في بناء المجتمع الحديث على غرار مؤسسة الزواج، التعليم، الاقتصاد، السياسة، الدين، الإعلام و الثقافة، ناهيك أنهم يتفقون على أن المؤسسات لا يمكن أن تكون ثابتة بل هي دائمة التغيير، وذلك راجع إلى التغيير الذي يحدث في أنماط السلوك و العلاقات بين الأفراد، كما أنه يمكن أن تكون المؤسسات هي في حد ذاتها موضعاً أو بؤرة للتغيير الاجتماعي.